دور المعرفة في التنبؤ بنوعية المؤسسات الصغيرة المبتكرة في الجزائر، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة المبتكرة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

The role of knowledge in predicting the quality of small-innovated enterprises in Algeria - Applied Study on National Agency for Microcredit Management–

أ. عبد القادر بن السعيد عقون

جامعة الجزائر 3، الجزائر

aekaggoune@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2018/05/14 تاريخ القبول: 2018/08/21

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور المعرفة في التنبؤ بنوعية المؤسسة الصغيرة المبتكرة في الجزائر، وقد تمحور الجانب التطبيقي للدراسة حول اختيار عينة من المؤسسات الصغيرة المبتكرة والمدعمة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (NAMM)، مكونة من 40 مستفيد تمت تسجيل شهاداتهم منذ سنة 2006، وقد تمت صياغة نموذج إنحدار منطقي (إنحدار لوجيستي) لدراسة دور مكونات المعرفة من معرفة مكتسبة وتكوين وخبرة كمتغيرات مستقلة، في التنبؤ بنوعية المؤسسة الصغيرة المبتكرة بين أن تكون خدمية أو إنتاجية وهو المتغير التابع، وتوصلت الدراسة إلى نتائج هامة تمثلت في أن المعرفة المكتسبة بالتعليم لها دور واضح في التنبؤ بنوعية المؤسسة المبتكرة، حيث كلما زاد المستوى المعرفي المكتسب كلما كانت هناك أرجحية لأن تكون المؤسسة المبتكرة خدمية، في حين لا يعد كلا من متغيري التكوين والخبرة متغيران مهمان في التنبؤ بنوعية المؤسسة الصغيرة المبتكرة.

الكلمات المفتاحية: ابتكار، تكوين، خبرة، معرفة، مؤسسة صغيرة، مؤسسة صغيرة مبتكرة، نوعية مؤسسة صغيرة.

Abstract:

The purpose of this study is to identify the role of knowledge in predicting the quality of the innovaed small enterprises in Algeria. The applied study of the paper is a study about sample of innovators of small enterprises supported by the National Agency for Microloan Management (NAMM), consisting of 40 grantees whose certificates have been registered since 2006. A regression model (Logistic regression) has been developed, to study the role of knowledge components from an acquired knowledge, training and experience as independent variables, in predicting the quality of the small-innovated enterprises, between being service or productive, and this is the dependent variable. The study concludes to very interesting results, claiming that the knowledge acquired through education has a clear role in predicting the quality of the innovated enterprises, whereas training and experience are not considered as important variables in predicting the quality of the innovated small enterprises.

***Key Words*:** Experience, Innovation, Knowledge, Quality of Small Enterprises, Small-Innovated Enterprises, Training.

JEL Classification: D83.

* مرسل المقال: عبد القادر بن السعيد عقون (aekaggoune@yahoo.fr).

مقدمة:

تواجه اقتصاديات الدول العربية وخاصة الجزائر تحديات كثيرة، ناتجة أساسا من عدم إدراك الأولويات بشكل صحيح، وهو ما أدى إلى استمرار النظر إلى مسألة التنمية والنمو الاقتصادي بنفس التساؤلات المطروحة سابقا، والمتعلقة ببعض جوانب الاقتصاد الكلي، رغم أن النمو والتنمية في الدول المتقدمة لم تتحقق من تلك الجوانب فقط، لأنها أشمل من الناحية العملية لتضمنها العديد من المتغيرات وعلى كل المستويات الكلية والجزئية من المنظور التحليلي، من جانب آخر هناك مسائل لها أهميتها المتزايدة في النمو الاقتصاديات، لكنها لم تزل بعد لم تأخذ مكانها الصحيح في الجوانب البحثية، فأغلب اتجاهات البحث فيها أخذت منحى التقليد الاصطلاحي أفقدها إمكانيه تقديم حلول عملية، وولد نوع من الشعور بعدم الجدوى من دراسة تلك الموضوعات رغم أنها تمثل مفتاحا حقيقيا لفهم اقتصادياتنا والنهوض بها .

من هذه المواضيع ما ارتبط بالمعرفة والابتكار والمؤسسات الصغيرة، فلكل من هذه المواضيع أهمية كبيرة وزوايا متعددة تختلف عن الاتجاه الذي عرفته المجتمعات المتقدمة، لأنها تستمد ميزاتها من بيئتها الخاصة، وهناك جانب التقاطع بين هذه الموضوعات هو الذي يحتاج إلى دراسة وتفسير لندرة الدراسات التي تناولته، فبالنسبة للعلاقة بين المعرفة والابتكار أمر معلوم لأن المعرفة سبب للابتكار، والابتكار جوهري في تفعيل المعرفة، لكن الابتكار والمعرفة في إطار المؤسسات الصغيرة هو ما يحتاج إلى تأمل ودراسة لأن الاتجاهات المألوفة في دراسة المعرفة ترتبط في الغالب بالمؤسسات الكبيرة التي تمتلك القدرة والمجال للابتكار، أما النظر إلى الابتكار في المؤسسات الصغيرة فلا يزال بعد لم يأخذ مكانه في البحث رغم أهميته من الجانب العملي .

وضمن هذه الدراسة سنحاول دراسة جانب من جوانب تقييم فاعلية المعرفة في تحديد نوع المؤسسة الصغيرة المبتكرة، لأن عدم فاعليتها بشكل عام يكشف مدى الإهدار الذي يتسبب فيه الاستمرار في دعم المؤسسات الصغيرة، بالتركيز فقط على الجوانب الاجتماعية أو التمويلية، دون أخذ الجوانب الكيفية بعين الاعتبار على رأسها المعرفة بمختلف مصادرها ومكوناتها، وكما نعلم أن احتمال توسع المؤسسة الصغيرة ونجاحها مرهون على مدى مساهمة المصادر والمكونات المعرفية بالدرجة الأولى، ذلك أن ضعف العلاقة بين المعرفة والمؤسسة الصغيرة المبتكرة قد يتسبب في إهدار المعرفة التي لا يمكن أن تتاح لها المساهمة إلا في إطار المؤسسات الصغيرة، وقد ثبت أيضا أن الكفاءات المنتجة للمعرفة متنوعة بتنوع المؤسسات من ناحية التخصص والمجال وحتى الحجم.

أولاً: الإطار المنهجي للدراسة

1. مشكلة الدراسة:

التساؤل الذي نسعى للإجابة عنه من خلال هذه الدراسة يتعلق بجانب قلما ينظر إلى أثر المعرفة فيه، وهو مجال ابتكار المؤسسات الصغيرة، وبالتحديد المجال النوعي للمؤسسات الصغيرة المبتكرة، بصيغة أوضح:

هل هناك دور للمعرفة في التنبؤ بنوعية المؤسسة الصغيرة المبتكرة في الجزائر؟

وبما أن المعرفة لها عدة مكونات متعددة فإننا من خلال هذا التساؤل نطرح التساؤلات التالية :

- هل هناك دور للمعرفة في التنبؤ بنوعية المؤسسة الصغيرة المبتكرة ؟
- هل هناك دور للتكوين المتحصل عليه في التنبؤ بنوعية المؤسسات الصغيرة المبتكرة ؟
- هل هناك دور للخبرة المكتسبة في التنبؤ بنوعية المؤسسات الصغيرة المبتكرة ؟

2. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية موضوع الدراسة في جانبين أساسيين يتمثل الأول في محاولة إبراز أثر المعرفة في الحقيقية وأثرها أو مدى فاعليتها في تقديم حلول للمشكلات الاقتصادية البسيطة والمعقدة، فالإشكال كما نعلم في الدول العربية والجزائر بشكل خاص لم يعد في نقص الجانب الكمي، وربما نستطيع القول بأنه هناك كفاية في هذا الجانب من خلال التزايد والتنوع في التخصصات، لكن المشكلة هي في النتائج المحققة من تراكم المعرفة على مستوى الواقع الفعلي، أما الجانب الثاني فهو دراسة جانب من المؤسسات الصغيرة التي قلما تؤخذ خصائصها بعين الاعتبار رغم أنها في الكثير من الحالات تمثل الواقع الاجتماعي والاقتصادي الفعلي أو تبرز جوانب لا يمكن معرفتها إلا من خلالها.

3. أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة فضلا عن الإجابة على التساؤل الرئيسي إلى مايلي :

- التعمق أكثر في فهم العلاقة بين المعرفة بمختلف عناصرها ومكوناتها والابتكار.
- التعرف على العلاقة بين المعرفة ومجال المؤسسات الصغيرة.
- التعرف على مدى فاعلية التكوين في مجال المؤسسات الصغيرة.
- التعرف على أهم الاعتبارات الأساسية المحددة لابتكار المؤسسات الصغيرة.

4. فرضيات الدراسة :

تمثلت فرضيات الدراسة فيما يلي:

- **الفرضية الأولى:** توجد مساهمة للمعرفة المكتسبة بالتعلم في التنبؤ بنوعية المؤسسة الصغيرة المبتكرة
- **الفرضية الثانية:** توجد مساهمة للتكوين في التنبؤ بنوعية المؤسسة الصغيرة المبتكرة
- **الفرضية الثالثة:** توجد مساهمة للخبرة المكتسبة في التنبؤ بنوعية المؤسسة الصغيرة المبتكرة.

5. منهج الدراسة:

من ناحية أسلوب التحليل المعتمد في التعامل مع المعلومات النظرية والتطبيقية والربط بينها لم تقتصر هذه الدراسة على التحليل الوصفي والتصنيفي بل تم الاعتماد في التحليل على أسلوب التحليل التنبؤي فيما يمكن التنبؤ به، ومن ناحية المنهج فإن المنهج المعتمد هو منهج البحث الميداني الذي يقوم على جمع البيانات من مصادر حقيقية لإثبات أو نفي الفرضيات، وهذا باعتماد الأداة المناسبة والمتاحة، أما النموذج المقترح للدراسة فهو نموذج انحدار منطقي من متغير تابع ثنائي يتمثل في نوعية المؤسسة المبتكرة، وثلاث متغيرات مستقلة، هي المعرفة المكتسبة بالتعلم والتكوين والخبرة وسيتم تعريفها بالتفصيل في القسم التطبيقي لارتباطها بتفصيلات أخرى تتعلق بالتحليل .

6. مجتمع وعينة الدراسة :

تتمثل وحدة التحليل (unit of analysis) في " **المؤسسة الصغيرة المبتكرة** " وهذا بغض النظر عن النشاط الذي تمارسه هذه المؤسسات، أما مجتمع الدراسة فيتمثل في كل المؤسسات الصغيرة المبتكرة على مستوى الجزائر، في إطار برنامج الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، أما العينة فهي تمثل 40 مؤسسة صغيرة مبتكرة من بين تلك المؤسسات الصغيرة، والتي تم اختيارها من خلال شهادات للمستفيدين تم تسجيلها ونشرها في موقع الوكالة وأغلبها بدأ النشاط خلال سنتي 2006 و2007 من خلال دعم الوكالة.

7. الدراسات السابقة:

توجد العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، وقد تم الاقتصار على أقربها من ناحية المضمون، وهي ثلاثة دراسات:

– **دراسة التميمي والحضرمي (1997)**: تناولت هذه الدراسة بعض العوامل المؤثرة في عملية التجديد و الابتكار في البنوك التجارية في اليمن، حيث اعتمدت على كل من معامل ارتباط بيرسون، وتحليل الانحدار المتدرج في اختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة ومتغير التابع المتمثل في عملية التجديد، وذلك بالاعتماد على الاستبيان، وتوصلت إلى وجود علاقة موجبة بين كل هذه العوامل وعملية التجديد لكن قوتها متفاوتة بينها أما من ناحية الأثر فقد أثبتت الدراسة أن أثر عامل وتشجيع الإدارة العليا هو أقوى أثر، أما بقية العوامل فهي ضعيفة، وأهم ما يستفاد من هذه الدراسة هو إعطاء صورة عن العوامل التي من شأنها أن تؤثر في الابتكار والتجديد (التميمي والحضرمي، 1997).

– **دراسة بن يحي (2009)**: هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن مدى تأثير إدارة المعرفة على الإبداع التنظيمي في شركات الكيبلات الأردنية، ولأجل هذا الغرض تم توزيع استبانات على العاملين، مكونة من 229 عاملا وإداريا وأهم ما تم التوصل إليه وجود أثر معنوي لأنشطة إدارة المعرفة على أنواع الإبداع التنظيمي، ما عدا نشر المعرفة وتخزين المعرفة، كما بينت النتائج وجود أثر لمختلف مستويات المعرفة وعناصر البنية التحتية لإدارة المعرفة على أنواع الإبداع التنظيمي، وتوصلت الدراسة أيضا إلى أن نسبة أثر المعرفة على مستوى الجماعة على الإبداع أعلى من غيرها، وأهم

ما أمكن استفادته ابراز بعض العوامل التي من شأنها المساهمة من تفعيل الإبداع التنظيمي والابتكار في المؤسسات (بن يحي، 2009).

– **دراسة الزعبي (2009)**: تناولت هذه الدراسة خصائص منظمات التعلم واثرها في الابتكار، وذلك بالتطبيق على الشركات الصناعية الأردنية، حيث تم توزيع استبانة على 269 فرد من الأفراد العاملين في الشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية واعتمد أسلوب الانحدار المتعدد لمعرفة أثر كل من الدوافع المحركة وتحديد الغرض، والاستطلاع والاستفهام والتمكين وتفوض الصلاحيات، والتقييم والمراجعة، باعتبارها متغيرات مستقلة، في المتغير التابع وهو الابتكار، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر ضعيف لخصائص منظمات التعلم على الابتكار، أهم ما أمكن استفادته من هذه الدراسة هو أن الابتكار مشروط بالعديد من العوامل المتعلقة بالمنظمة المدروسة خصوصا السلوكية منها (الزعبي، 2009) .

ثانياً: الإطار النظري للدراسة:

سنتعرف فيما يلي على أهم المصطلحات والمفاهيم المستخدمة في الدراسة، وهي المعرفة والابتكار والمؤسسات الصغيرة المبتكرة:

1. المعرفة:

2.1. مفهوم المعرفة :

يوجد توسع وتشعب كبير في تعريف مصطلح المعرفة في إطار الاقتصاديات الجديدة المتعلقة بها، وهذا نتيجة تعدد المعايير والأهداف المستوحاة من استخدامها، كما أن تعريفاتها تأخذ عدة مستويات واتجاهات بداية بالمدخل الإبستيمولوجي إلى أبسط المستويات، وأهم التعاريف التي قدمت لها تعريف (الكبيسي، 2009) الذي عرفها على أنها "كل ما تراكم أو تولد من تصورات وتفسيرات ونظريات ومخرجات ومفاهيم وآراء سواءا بالنقل أو بالعقل، يمكن تطبيقه من قبل الأفراد والجماعات والمنظمات، من أجل تحسين الأحوال إذ حل المشكلات أو تجويد السلع والخدمات"، كما تم تعريفها في سياق آخر على أنها "معلومات مفهومة قادرة على دعم الفعل " (السكارنة، 2011).

3.1. قياس المعرفة:

يعد موضوع قياس المعرفة كمفهوم اقتصادي وإداري من الموضوعات التي تمثل إشكالية فعلية وهذا لكونها مرتبطة بالإنسان الذي يعمل بعقله وليس بيده، ولا يمكن وضع العمل المعرفي لنفس معايير قياس ما سواه من النشاطات المادية مما يسهل قياسه وهذا ما أكده أهم مفكري الإدارة المعاصرين من أمثال بيتر دراكر (Peter Drucker) الذي رأى أن وسائل القياس الكمية ليست كافية في قياس (فلاهرتي، 2004)، وكذلك إدغار شاين (Edgar H. Schein) في معالجته لإشكالية الاختلاف في تقدير زمن نتائج وظيفة البحث والتطوير كوظيفة من الوظائف القائمة على المعرفة.

ولذلك فإن أهم المعايير التي يتم اللجوء إليها في قياس وإدارة و المعرفة في الإطار الاقتصادي تقوم على تقدير النتائج وذلك باستخدام مؤشرات متعددة، أهم هذه المعايير والمناهج نجد معيارا تم اقتراحها في إطار شامل يتمثل في المعيار المقدم من قبل منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) وكذلك منظمة اليونسكو، ومنظمات أخرى فهو الذي يتضمن المؤشرات المعتمدة تتمثل في البحوث والتطوير، براءات اختراع، المنشورات والتخصصات العلمية إضافة إلى مؤشرات أخرى ترتبط بتنظيم نشاطات الابتكار تشمل التملك التكنولوجي، البحث الجماعي حول الابتكار، ومهارات الابتكار (عبد الجواد، 2015) .

4.1. مكونات المعرفة:

تختلف تصنيفات مكونات المعرفة حسب الزاوية التي ينظر إليها منها، فهناك من يرى أن مكونات المعرفة تتمثل في المعلومات والبيانات وهذا يمكن اعتباره منظورا تحليليا للمعرفة في جانب بنيتها، لكن المكونات المقصودة والمرادة من هذه الدراسة هي المكونات التي في مجملها أو بتكاملها تمثل معرفة يمكن اختبارها في الواقع وهنا لا نعرف قيمة هذه المكونات وجدواها –مجملة أو مجزأة – إلا إذا درسنا أثرها على الواقع وهذه المكونات تتضمنها بعض التعريفات لكن في صورة أشمل وهي:

- **المستوى المعرفي المكتسب بالتعلم**: أو الشهادة المتحصل عليها والتي تعبر كما نعلم عن سنوات الدراسة المكتسبة والتي تأخذ في التخصص كلما ارتفع المستوى، وليست بالضرورة أن تكون المساهمة للمستوى المعرفي مرتبطة بالتخصص لأن هناك ما يعرف بالسياقات في التعلم (المنجرة، 2008)، أي أن حل المشكلات العلمية يمنح للمتعلم طريقة منهجية في حل المشكلات حتى وإن لم تكن في نفس التخصص، كما أن تقرير اليونسكو المعروف بتقرير دولور صنف المهارات المكتسبة من الجامعة إلى مهارات مهنية ومهارات شخصية ومهارات أكاديمية (أبورجيلي وآخرون، 2003).

- **التكوين المتحصل عليه**: ويتمثل فيما قد يتم الحصول عليه من تربصات ودورات تدريبية مهنية تساهم في اثراء المعارف وتنويعها، ويعد التكوين والتدريب من المفاهيم المهمة في الفترة المعاصرة لما له من المساهمة في الوصول إلى الأهداف التي لم تتحقق من خلال التعليم .

- **الخبرة المكتسبة**: وهي مكون من مكونات المعرفة قلما يؤخذ بعين الاعتبار رغم أهميتها لأنها تولد في بعض الحالات معارف جديدة أو تساهم في تطوير وتهذيب المعارف المكتسبة من خلال الممارسة، ولا ينبغي أن ننظر إلى الخبرة نظرة سطحية فهي من أعمق القضايا التي تعد عاملا محوريا في الاقتصاد، ولها ورود حتى في كتابات ابن خلدون فيما عبر عنه بالرسوخ في الصنائع الذي يتحقق بطول الممارسة والمران (إبن خلدون، 2005)، كما ترد في الفترة المعاصرة في الكثير من الكتابات المتعلقة بالإدارة التي تعدها عاملا هاما في توليد المعرفة الموغلة في العقل أو الراسخة.

5.1. الدور المتزايد للمعرفة في عالم المؤسسات والاقتصاد:

مما لا خلاف حوله أن العلاقة بين المعرفة والابتكار والمؤسسات هي علاقة وطيدة من الزاوية النظرية، فبداية بنظريات شومبيتر المعروفة حول التخلي المنظم الذي يعبر عن استبدال القديم بالجديد بطريقة آلية (شومبيتر، 2011)، هناك مساهمات أخرى ذات أهمية، خصوصا باعتبارها أصبحت من وجهة النظر الاقتصادية أحد أهم عوامل النمو مثل نموذج روبرت سولو القائم على هذا الأساس (شرر، 1999)، هناك أيضا نظرة الاقتصادي ليستر ثرو بين أن التغيرات القائمة على المعرفة فرضت نفسها على الواقع الاقتصادي وأصبحت الشركات في حاجة مدير معرفة شأنه شأن المدير المالي (ثرو، 2006) .

وبطبيعة الحال فإن المعرفة هنا لها جانبان: جانب السلوكي متعلق بالرغبة والقدرة وبالتحدي الذي يرتبط في الكلاسيكيات الاقتصادية بشخصية المنظم (Entrepreneur) وفي الإدارة تندرج فيما يعرف بدراسات السلوك التنظيمي وهي بدورها مستمدة من وجهة النظر الاقتصادية مثل ما يعبر عنه بالنموذج البرناردي نسبة إلى تشستر برنارد (Chester Bernard)، (لعميري، 2015 ؛ Lamiri, 2013)، والجانب آخر هو المعرفة التقنية أو المهنية التي تكون لها مساهمة مشروطة على الأولى، وهذا ما يفسر وجود متخصصين على درجة عالية من المعرفة لكنهم أقل مساهمة وفاعلية في إيجاد وابتكار المجالات المناسبة لتطبيق تلك المعرفة التخصصية.

2. الابتكار:

1.2. تعريف الابتكار:

من الناحية اللغوية مصطلح الابتكار مشتق من الفعل " ابتكر"، ومعناها " ولادة شيء جديد غير مألوف أو حتى النظر إلى الأشياء بطرق جديدة" (خير اللّه، 2009)، وتم تعريفه على أنه "التطبيقي الصناعي أو التجاري للاختراع" (Echdemaison, 2009)، إلا أن استخدام مصطلح ابتكار للتعبير عن مدلول اقتصادي هو استخدام حديث لأنها غير واردة في معجم المصطلحات الاقتصادية في لسان العرب مثلا (الحوراني، 2006) .

أما من الناحية الاصطلاحية فإن مفهوم الإبتكار يتضح من خلال بعدين أساسيين أولهما الجدة (nouveauté) وثانيهما النجاح الاقتصادي لتلك الجدة في السوق (Bernard, 2015)، وأغلب تعاريف الإبتكار تدور في هذا السياق، نذكر منها:

- تعريفات بيتر دراكر على أنه " تجديد في المنتج أو الخدمة أو تجديد في المهارات وأوجه النشاط اللازمة لتوريدهما" (دراكر، 1997)، أو أنه "التخلي المنظم عن القديم والإدخال المنظم للجديد" (دراكر، 1995).
- ويعرف كذلك على أنه " خلق الجديد أو إعادة ترتيب القديم بطرق جديدة " (Sarker, 2007) أو هو "التوصل إلى ما هو جديد بصيغة التطور والتطبيق العملي لفكرة جديدة "(السكارنة، 2011 ؛ نجم، 2012).

وعلى العموم فإن الابتكار مفهوم واضح من الناحية النظرية باعتباره تطبيقات جديدة في النشاط الاقتصادي، لكن التساؤل الذي يطرح في هذا السياق هو هل تعد التجديدات التي تقوم على التقليد في البيئة التي طرحت فيها ابتكارات ؟، وهنا نجد اختلافات في وجهات النظر لكن الغالب هو اعتباره ابتكارا لأن شومبيتر نفسه عرف الابتكار بأنه

التخلي المنظم عن القديم، واعتبره إفريت هاجن نوعا من أنواع الابتكار (هاجن، 1988)، وبشكل عام فإن كل جديد يتم إدخاله إلى بيئة اقتصادية يعد جديدا حتى وإن كان قد طبق في بيئة أخرى.

2.2. مصادر الابتكار:

بين سعيد أوكيل (1999) أن هناك مصادر متعددة للابتكار تتمثل فيما يلي:

أ. **المجالات المتخصصة:** التي تحتوي على مستجدات الميادين النظري والتطبيقي والتي تنشر نماذج وأشكال وشروحات حول الإبداعات والاختراعات.

ب. **براءات الاختراع المودعة في المؤسسات المتخصصة:** إذ تحتوي كل براءة اختراع على معلومات مفصلة حول الاختراع في القاعات والندوات العلمية الوطنية والدولية التي تقام بصفة منتظمة (أوكيل، 1999) .

إضافة إلى مصادر أخرى أهمها سلوكي يتمثل في الدافعية المولدة للأفكار، وكذلك لمواجهة مختلف التحديات من أجل تحويل هذه الأفكار إلى نشاطات اقتصادية، وهذا ما تعمق ما كليلاند في دراسته باعتباره جانب من جوانب دافعية الإنجاز (ماتيسون وإيفانسيفش، 1999)، كما يدخل في هذا الإطار تحليلات أخرى مثل ما عده آلان بيرفيت معجزة اقتصادية تتضمن كل الجوانب السلوكية والأيديولوجية لتحقيق الابتكار (بريفيت، 1995)، وإذا كانت الجوانب السلوكية لها أهميتها فهي مصدر من بين مجموعة أخرى من المصادر التنظيمية والهيكلية، لكن في جانب توظيف المعرفة فإن مصدرية الجانب السلوكي هي ذات أهمية كبيرة لأن الدافع السلوكي في هذه الحال هو فقط ما يضمن تحقق الابتكار على المستوى الواقعي .

3.2. أنماط الابتكار:

صُنف الابتكار تبعا للعديد من المعايير أهمها معيار النشاط أو المجال الذي يتحقق فيه، وهذا التصنيف هو أقدم التصنيفات التي طرحها (شومبيتر، 2011)، ولم يزل واردا ومتداولا لأهميته، ولأن تطورات الابتكار لا تتجاوز هذه المجالات المحددة، وهي تتمثل في:

- **ابتكار منتج:** أي ابتكار سلعة معينة، وهذا في جانب ارتباطها بالجانب التقني وكذلك بالزبون.
- **ابتكار خدمة:** أي تقديم فائدة غير ملموسة.
- **ابتكار عملية:** ويمثل تقديم تحسينا على مستوى وسائل الإنتاج وخصوصا الصناعي تنعكس على النتائج.
- **ابتكار طريقة تنظيمية:** بمعنى ابتكار أساليب في الجوانب الوظيفية والهيكلية وليس في الجوانب التشغيلية.

كما تم تصنيف الابتكار تبعا لمعيار الشمول إلى إبتكار جذري و إبتكار تحسيني (نجم، 2012)، وهذا المعيار يعد معيارا مهما لما يتضمنه من توضيح يزيل الالتباس القائم على افتراض خاطئ مفاده أن الابتكار إما أن يكون جذريا خارقا أو لا معنى له، هذا فضلا عن تصنيفات أخرى .

4.2. أهمية الابتكار:

انطلاقا من اعتبار " الابتكار حجر أساس في خلق الثروة " (Kumer, 2014)، فإن أبرز مظهر لأهمية الابتكار يتمحور أساسا فيما يقدمه في مجال توليد مصادر جديدة بديلة في حالة انحصار الاعتماد في المداخيل على المصادر المحدودة المتوفرة، التي بدورها تنحصر نتيجة الاعتماد على مورد واحد كما هو حاصل في الجزائر في الاعتماد على الموارد النفطية، وليس على الموارد التي يمكن أن تتولد من فاعلية النشاط الاقتصادي، فضلا عن انحصار الوظائف والتشغيل على القطاع الحكومي، الذي يتعفن بظواهر البطالة المقنعة ومحدودية المصادر والفساد، أو ما يعرف بالوظائف المهلكة وهي الوظائف التي تتخبط فيها كفاءات من نفس المستوى (دراكر، 2006)، التي تنتشر بشكل واسع خصوصا في القطاع العام نتيجة كثافة التوظيف على حساب الأداء، والابتكار يتضمن كل من الابتكارات في المؤسسات الصغيرة و الكبيرة من خلال التوسعات التنظيمية والإنتاجية والخدمية والتجارية.

ومن جهة أخرى فإن المؤسسات الكبيرة مثل سيامانس (Siemens) وجنرال إلكتريك (General Electric) وألكاتيل (Alcatel) وغيرها، تم إنشاءها منذ أكثر من 100 سنة لكنها لم تكن لتستمر لولا إدراكها لأهمية الابتكار واستمرارها في التغيير(Giget, 2007)، ومن هنا تتضح أهمية الإبتكار .

3. المؤسسات الصغيرة كنتاج للابتكار:

إن المؤسسات كوحدات اقتصادية في المجتمع، ليست سوى نتاج ابتكارات وأفكار ورؤى، لكن الذي يجعلنا دائما نرى اختلافا أو تباعدا بينهما، هو الطبيعة التي نلاحظها في المؤسسات وخصوصا الحكومية، فالابتكار في الحقيقة هو السبب الرئيس لوجود المؤسسات وهو روح الاستمرارية، فإذا لم تتوفر المؤسسات على التجديد والإبتكار فلن تكون سوى مقابر للكفاءات (دراكر، 1999)، لكن المؤسسات الموجودة متوسطة وكبيرة، لا تتسع دائما لكل أنماط الابتكارات، لذلك فإن هناك بعض الابتكارات لكي تنجح فمن الضروري أن تطرح بشكل مؤسسات مستقلة، وصغيرة لأنه لا يمكن أن تبدأ الابتكارات كبيرة، كما أن الاختراعات والإبداعات والأفكار، لا يمكنها أن تتحول إلى نشاط اقتصادي إلا في حالة تأطيرها وتنظيمها في شكل مؤسسة صغيرة، بغض النظر عن كون النشاط ممارس أو غير ممارس في السوق، وهذا الجانب هو الذي زاد من أهمية المؤسسات الصغيرة .

1.3. ما معنى مؤسسة صغيرة مبتكرة ؟

تدور تعريفات المؤسسات الصغيرة في أغلبها على جوانب الحجم أو الأطر القانونية، فاعتبرت مؤسسة صغيرة "كل مؤسسة يقل عدد أفرادها عن 10 عاملين " (عدون، 1998) كما أن هناك تصنيفات أخرى تميز بين المؤسسة الصغيرة والمصغرة، ومسألة الحجم هذه هي التي جعلت النظرة إلى المؤسسات الصغيرة دون المستوى المطلوب وخاصة في مختلف الجوانب التي تدرس عادة في المؤسسات الكبيرة.

إلا أن المؤسسة الصغيرة في جانب ارتباطها بالابتكار لا تمثل موضوعا اقتصاديا فقط، بل تمثل موضوعاً ذا أبعاد متعددة، وخصوصاً في ظل اقتصاد متهاوي، لأنها تعكس عدة جوانب مثل البطالة والفقر، ولذلك فإن إنشاء مؤسسة صغيرة أو مصغرة له دلالة واضحة عن أن هذا الابتكار هو نتاج الحالة التي يعبر عنها بـ " الحاجة أم الاختراع "، ومن

هنا يتضح أن مفهوم ومعنى مؤسسة صغيرة له محددات متعددة وله ارتباط بالابتكار ليس بالضرورة أن يكون متعلقا بالجانب الهيكلي بمعنى مجرد تحويل الأفكار إلى مؤسسات وأنشطة، وهذا البعد هو المراد دراسته وتفسيره لما يمكن اعتباره نتاج عدة عوامل مؤثرة أبرزها المعرفة المرتبطة بالشخصية والفعالية، ولأنه قريب إلى حد ما للطرح الذي قدمه (يونس، 2007) في مشروعه المعروف بنك جرامين وواسع الانتشار في بنغلاديش، رغم أن النموذج في الجزائر لا يتوفر على رؤى هامة مثل رؤية معرفة محمد يونس وإنما يسود جانب من هذا الإدراك—جزئيا – لدى مبتكري المؤسسات الصغيرة من خلال تقديم حلول لأنفسهم تعد حلول نموذجية قابلة للتعميم .

2.3. المعرفة كعامل متحكم في نوعية المؤسسة الصغيرة المبتكرة:

هناك العديد من العوامل تعد عوامل خارجية، لها تأثير في أغلب المؤسسات الصغيرة وليست مرتبطة بالمبتكر نفسه باستثناء العوامل الديمغرافية التي تعد عوامل ثانوية، والعامل الذي يرتبط بالمبتكر بشكل كبير هو المعرفة لأن ابتكار مؤسسة صغيرة يرجع بالدرجة الأولى إلى خصائص واتجاه مبتكرها، وعليه فالمعرفة ليست عامل مؤثر فقط بل هي عامل متحكم في انشاء المؤسسة الصغيرة وفي نوعيتها، لأن معرفة المبتكر وحدها هي التي تحدد قدرته على ادراك أهمية الفرصة الاستثمارية، من خلال هذه المؤسسة الصغيرة وتوظيف المعرفة المكتسبة بفضل معرفة سلوكية تدفعه للإنتاج، وخلق منصب أو عدة مناصب شغل، بدلا من الاعتماد الكامل على الوظيفة في مؤسسة كبيرة أو في القطاع الحكومي .

وإبراز دور المعرفة في تحديد نوعية المؤسسة الصغيرة المبتكرة من جانب نظري يرتبط بتمييزنا الصحيح بين أنواع المعرفة فالمعارف ليست سواء، وكلها مكتسبة حيث لا حظنا أن المعرفة المرتبطة بالسلوك والدافعية والتحفيز وهي معرفة أساسية وهامة لكل الأفراد حتى وإن كانت المعرفة التخصصية ليست ذات مستوى عالي، أما المعرفة التخصصية أو المهنية فهي تتنوع حسب التخصص ومجال النشاط، إضافة إلى دور مكونات المعرفة كل على حدا فأثر المعرفة المكتسبة من خلال المستوى التعليمي، تختلف عن الخبرة والتدريب أو التكوين.

ثالثاً: الإطار التطبيقي للدراسة:

نحاول ضمن هذه الدراسة الميدانية التعرف على بعض الجوانب الواقعية لمختلف الاصطلاحات والعلاقات التي تمت دراستها والتعرف عليها وذلك على عينة من المؤسسات المبتكرة التي تم اختيارها من المؤسسات المدعمة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، ومن أجل ذلك فقد تم بناء نموذج لدراسة العلاقة، وقبل تحليل العلاقة والنتائج المتحصل عليها نحاول تحديد المتغيرات ودراسة بعض خصائصها.

1. وصف متغيرات الدراسة:

1.1. المتغير التابع:

نظراً لكون الدراسة تعتمد على نموذج احصائي فإنه استوجب توفر المتغير المتأثر أو المتغير التابع والذي يتمثل في نوعية المؤسسات الصغيرة المبتكرة وهو متغير ثنائي فالمؤسسة الصغيرة يمكن أن تكون خدمية أو إنتاجية وهذا تبعا للقطاع الذي تعمل فيه، وقد تم إعطاء الرقم (1) للمؤسسات الإنتاجية والرقم (2) للمؤسسات الخدمية.

2.1. المتغيرات المستقلة:

تتضمن المتغيرات المستقلة ثلاث متغيرات أساسية، هي:

أ. **مستوى المعرفة:** تتضمن حالتين إما معرفة دنيا تم إعطاءها الرقم (1) وإما معرفة عليا تتضمن المعرفة جامعية أو المهنية السامية (تقني سامي) وتم إعطاء المعرفة العالية الرقم (2).

ب. **التكوين:** يتضمن التكوين التدريبات المتاحة لإنشاء مؤسسة صغيرة وهي تتضمن العديد من الاختبارات المبرمجة في الوكالة أهمها تكوين في الجوانب المالية أو التقنية أو اختبارات تأهيل معينة، وقد تم إعطاء الرقم (0) لعدم الحصول على أي تكوين والرقم (1) للحصول على تكوين معين بغض النظر عن نوعه .

ت. **الخبرة المكتسبة:** تدرج الخبرة المكتسبة كذلك في متغيرات المعرفة وتمثل مختلف الخبرات التي اكتسبها المستثمر خلال الفترة السابقة لمباشرة العمل في المؤسسة المبتكرة، وقد تم إعطاء هذا المتغير رقمين لكونه ثنائي حيث أعطي الرقم (0) لحالة عدم امتلاك أية خبرة سابقة، والرقم (1) لحالة امتلاك خبرة بغض النظر عن نوعها أو زمنها.

2. اختبار فرضيات الدراسة وتفسير النتائج:

نعرض في ما يلي نتائج برنامج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وهي نتائج انحدار منطقي (logistic regression) حسب الفرضيات والمتغيرات المدروسة وهو الطريقة المناسبة لدراسة الأثر في حالة متغيرات الكيفية وكون المتغير التابع ثنائيا .

وفي ما يلي نستعرض مختلف النتائج التي تم التوصل إليها، مع التوضيح أنه تم الإقتصار فقط على النتائج والجداول الهامة والمرتبطة بأهداف الدراسة، دون عرض كل النتائج التي يقدمها برنامج الحزمة الإحصائية .

أ. نتائج تحليل الكتلة العدمية:

توضح نتائج هذه الكتلة (Bloc 1) النموذج المعتمد في حالة وجود المتغير التابع فقط (نوعية المؤسسة الصغيرة المبتكرة) قبل ادخال أي من المتغيرات المستقلة التي سيتم إدخالها في الكتلة (1)، وأهم ما يتضح من هذا الخرج أن 40 حالة تم قبولها في النموذج والقيم المعطاة لتغيرات النموذج هي 1 للقطاع الإنتاجي 2 للقطاع الخدمي، كما بينت نتائج تصنيف المتغيرات أن النموذج قد نجح في تصنيف 65 % من أفراد العينة ، من جانب آخر بينت نتائج هذه الخطوة أن خصائص النموذج في الخطوة 0 موضحة في الجدول التالي :

الجدول (1): متغيرات المعادلة للخطوة العدمية

المتغيرات	الإحصائية B	S.E	إحصائية Wald	df	Sig.	Exp(B)

الخطوة 0	الثابت	-,619	,331	3,487	1	,062	,538

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS.

يوضح الجدول أن قيمة الحد الثابت عند هذه المرحلة تساوي (-0.619)، أما المتغيرات المستقلة، التي لم تدرج بعد في النموذج في هذه المرحلة فخصائصها موضحة في الجدول التالي:

الجدول (2): المتغيرات التي ليست في المعادلة

الخطوة	المتغيرات	النتائج	df	Sig.
0	المعرفة	6,078	1	,014
	التكوين	,004	1	,950
	الخبرة	,729	1	,393
	الإحصائيات الإجمالية	8,284	3	,040

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS.

تبين النتائج المرتبطة بالمتغيرات التي ليست في المعادلة أن إحصائية كاي مربع (Chi-square) التي أخذت القيمة 8.284 هي ذات دلالة عند مستوى معنوية 0.05 مما يدل على أن معاملات المتغيرات غير الموجودة في النموذج مختلفة عن الصفر، ومن ثم فإن إدخال متغير أو أكثر من هذه المتغيرات المستقلة سيؤثر بشكل كبير على قدرة النموذج التوقعية ومن هنا فالتحليل لا ينتهي عند هذه المرحلة بل من الضروري استكمال التحليل بعد هذه المرحلة.

ب. نتائج تحليل الكتلة (1):

توضح مخرجات الحزمة الإحصائية لنتائج الخطوة الأولى (1) لكل من الخطوة (Step) والكتلة (Bloc) والنموذج (Model) أن إحصائية (Chi-square) هي 8.687 وهي دالة إحصائيا عند درجة حرية 3 ومستوى معنوية 0.05.

الجدول (3): ملخص نموذج الانحدار المنطقي

الخطوة	-2 Log	Cox & Snell R	Nagelkerke
1	43.108a	0,195	0,269

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS.

نلاحظ من جدول ملخص النموذج أن قيمة لوغاريتم الاحتمال (-LL=43.108) قد انخفضت عن النموذج عندما كان يضم الحد الثابت فقط حيث كانت (-LL=51.796)، وقيمة هذا الانخفاض تمثل قيمة كاي مربع (χ^2) التي تساوي 8.687 وهي ذات دلالة عند مستوى معنوية 0.05 ودرجة حرية 3، وهذا لكل من الخطوة (Step) والكتلة (Bloc) والنموذج (Model) وهو انخفاض يدل على أن النموذج أصبح أكثر فعالية في توقع نوعية المؤسسة المبتكرة مما كان عليه قبل إضافة المتغيرات المستقلة، كما يبين جدول ملخص النموذج

(model summary) أن النموذج يساهم بمقدار بين 19.5 % و26.9 % من التباين لنوعية المؤسسة المبتكرة وهذا تبعا لمقدار R^2 المستخدم.

كما توضح نتائج التصنيف المتغيرات للكتلة (1) أنه بعد إدخال المتغيرات المستقلة، فإن النموذج أصبح يصنف 75% من الحالات بشكل صحيح بعد أن كانت 65 %، بمعنى أن هناك 10 % من الحالات الإضافية التي تم تصنيفها بشكل صحيح، وهو تحسن معتبر في تصنيف المتغيرات.

الجدول (4): اختبار (Hosmer and Lemeshow)

الخطوة (Step)	Chi–square	df	Sig.
1	1,995	4	,737

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS.

ويتضح من إحصائية اختبار (Hosmer and Lemeshow) التي تختبر جودة توفيق للفرضية وجود اختلاف بشكل كبير بين البيانات المشاهدة والقيم المتوقعة من قبل النموذج، أن قيمة كاي مربع (χ^2) عند درجة حرية 4 هي 1.995، وقيمة (p=0.737) وهي بدون دلالة مما يدل على أن النموذج يتوقع بيانات العالم الحقيقي بشكل جيد.

الجدول (5): متغيرات المعادلة

المتغيرات	الإحصائية B	S.E	إحصائية Wald	درجة الحرية	Sig.	Exp(B)	مستوى الثقة 95 % لـ	
							الحد الأدنى	الحد الأعلى
المستوى المعرفي	2,157	0,831	6,742	1	0,009	8,645	1,697	44,041
التكوين	-1,316	1,393	0,893	1	0,345	0,268	,017	4,114
الخبرة	-1,117	0,860	1,689	1	0,194	0,327	,061	1,764
المتغير التابع	-2,987	1,264	5,579	1	0,018	0,050	-	-

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS.

أما الجدول (5) الذي يتضمن المتغيرات في المعادلة الذي يعرض بارامترات النموذج المستخدمة في المعادلة فيكشف أن هناك اختلاف في العلاقة بين المتغيرات المستقلة المعتمدة و المتغير التابع نوعية المؤسسة المبتكرة، حيث تشير قيم الدلالة لإحصائية wald لكل متغير مستقل على أن متغير المعرفة (connaissance) يأخذ القيم (wald=6.742 ; p<0.05) مما يدل على أنه يتنبأ بنوعية المؤسسة المبتكرة بشكل جيد، في حين أن كل من متغير التكوين (fomation) الذي يأخذ (wald=0.893 ; p>0.05) ومتغير الخبرة (experience) الذي يأخذ القيم (wald=1.689 ; p>0.05)، فليس لهما دلالة في التنبؤ بنوعية المؤسسة المبتكرة .

ومن جانب آخر تبين قيمة (Exp(B لمتغير المعرفة أن (Exp(B)=8.645 ; $CI_{0.95}$ =1.697,44.04) أنه إذا ارتفع مستوى المعرفة بوحدة واحدة فإن أرجحية أن تكون المؤسسة المبتكرة ذات طابع خدمي تزداد أيضا، وهذا لأن قيمة (Exp(B) >1) ويتراوح مجال الثقة لتلك القيمة بين 1.697 و44.04، ومن ثم فنحن على ثقة بـ 95 % من أن قيمة (Exp(B ستقع بين هاتين القيمتين، وبما أن مجال هاتين القيمتين أكبر من 1، فإننا على ثقة كذلك بأن العلاقة التي وجدناها على مستوى العينة بين متغير المعرفة ومتغير نوعية المؤسسة المبتكرة هي قابلة للتعميم على كامل أفراد المجتمع، ومن خلال هذه النتيجة يمكننا إثبات فرضية الدراسة الأولى بأن هناك مساهمة للمعرفة في التنبؤ بنوعية المؤسسة الصغيرة المبتكرة فعلى الأرجح أن تكون المؤسسة خدمية إذا زاد مستوى المعرفة المكتسبة عن طريق التعلم، وبالطبع فإن المعرفة التي لها مساهمة هنا هي المعرفة السلوكية والمتعلقة بالشخصية لأن المعرفة لأن مساهمة المعرفة التخصصية والمهنية تكون في المجالات الأكثر تعقيدا وهو ما لا تتوفر عليه خصائص العينة المدروسة.

من جانب آخر تبين قيمة (Exp(B لمتغير التكوين أن (Exp(B)=0.268 ; $CI_{0.95}$ =0.01 ,4.114) أنه إذا تغيرت قيمة المتغير من القيمة 0 إلى القيمة 1 أي أنه إذا تحصل صاحب المؤسسة المبتكرة على تكوين فإن أرجحية أن تكون المؤسسة المبتكرة ذات طابع خدمي تنخفض لصالح المؤسسة الإنتاجية، وهذا لأن قيمة ((Exp(B 1>) ويتراوح مجال الثقة لتلك القيمة بين 0.01 و4.114، ونحن على ثقة بـ 95 % من أن قيمة (Exp(B ستقع بين هاتين القيمتين، لكن الملاحظ بالنسبة لمتغير التكوين أن تقاطع مجال الثقة لـ قيمة (Exp(B مع الواحد يدل على أن العلاقة التي وجدناها على مستوى العينة بين متغير التكوين ومتغير نوعية المؤسسة المبتكرة هي غير قابلة للتعميم على العينات الأخرى وبالتالي على كامل أفراد المجتمع، وذلك لأنها أحيانا تدل على علاقة طردية ((Exp(B 1>) وأحيانا تدل على علاقة عكسية (Exp(B) <1) وبناءا على هذه النتيجة يمكن القول أن متغير التكوين ليس متغيرا تنبؤيا موثوقا لنوعية المؤسسة المبتكرة وعليه يمكننا نفي فرضية الدراسة الثانية بمعنى أنه لا توجد مساهمة للتكوين في التنبؤ بنوعية المؤسسات الصغيرة المزمع ابتكارها، ومع ذلك يمكن القول أن هناك احتمال أن تكون المؤسسة إنتاجية إذا كان هناك تكوين.

كما تبين النتائج أن قيمة (Exp(B لمتغير الخبرة أن (Exp(B)=0.327 ; $CI_{0.95}$ =0.06 ,1.764) أنه إذا تغيرت قيمة المتغير من القيمة 0 إلى القيمة 1 أي أنه إذا كان لصاحب المؤسسة المبتكرة خبرة مهنية سابقة فإن أرجحية أن تكون المؤسسة المبتكرة ذات طابع خدمي تنخفض لصالح المؤسسة الإنتاجية، وهذا لأن قيمة (Exp(B) <1) ويتراوح مجال الثقة لتلك القيمة بين 0.061 و1.764، وهناك مستوى ثقة 95 % من أن قيمة (Exp(B ستقع بين هاتين القيمتين، ونفس المشكلة الملاحظة في متغير الخبرة هي التي وجدناها في متغير التكوين حيث نلاحظ تقاطع مجال الثقة لـ قيمة (Exp(B مع الواحد مما يدل على أن العلاقة التي وجدناها على مستوى العينة بين متغير الخبرة ومتغير نوعية المؤسسة المبتكرة هي غير قابلة للتعميم على العينات الأخرى وبالتالي على كامل أفراد المجتمع، وذلك لأنها في بعض حالات تدل على علاقة طردية (Exp(B) >1) وتدل على علاقة عكسية (Exp(B) <1) في حالات أخرى، وبناءا على هذه النتيجة يمكن القول كذلك أن متغير الخبرة ليس

متغيرا تنبؤيا موثوقا للتنبؤ بنوعية المؤسسة الصغيرة المبتكرة ومن ثم يمكننا نفي فرضية الدراسة الثالثة بمعنى أنه لا توجد مساهمة للخبرة في التنبؤ بنوعية المؤسسات الصغيرة المبتكرة، وكما هو شأن متغير التكوين فإننا يمكن أن نقول أن هناك احتمال لتكون المؤسسة المبتكرة إنتاجية إذا توفرت الخبرة.

ت. تقييم دقة النموذج:

من المعايير الهامة التي تبرزها تحليلات الانحدار المنطقي مخطط التصنيف الذي يكشف مدى دقة النموذج، وهو موضح في الشكل التالي:

الشكل (1) مخطط التصنيف لنموذج الانحدار المنطقي

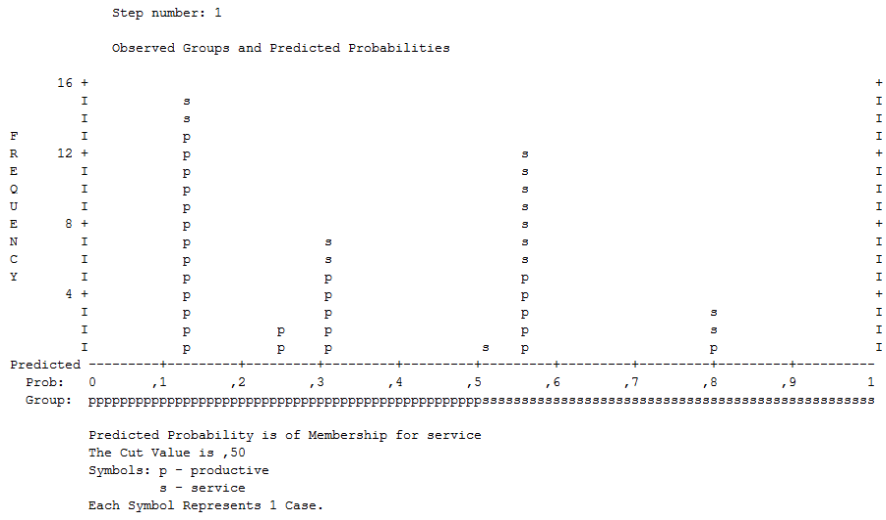

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS.

يتضح من مخطط التصنيف لهذا النموذج أن عدد معتبر من الحالات موزعة على الأطراف وحالات قليلة متجمعة في الوسط مما يدل على أن النموذج على درجة مقبولة من الدقة.

الخـاتمـــة:

ندرك من خلال هذه الدراسة أن المعرفة هي عامل ذو تأثير واضح في المؤسسات الصغيرة المبتكرة وفي تحديد مختلف خصائصها وأنماط انتاجها، لكن كونها مفهوما مركبا فإن مكوناتها ومركباتها ليست سواء في الأثر والمساهمة، ولذلك فإن المعرفة حتى تكون ذات مساهمة عالية يجب أن يكون هناك تكامل بين مختلف مكوناتها من تعلم وتكوين وخبرة و يجب أن تكون مستمدة من الواقع ومرتبطة به، من جانب آخر فإن المعرفة تضعف مساهمتها وأثرها في تحديد نوعية الإنتاج على مستوى المؤسسات الصغيرة إذا كانت هذه المؤسسات تأخذ صيغة عشوائية، ومن ثم فإنه من الضروري أن يكون هناك تخطيط وتنظيم للعلاقة بين المعرفة بمختلف مكوناتها وخصائص المؤسسات الصغيرة .

ومن خلال التحليلات السابقة المتعلقة باختبار الفرضيات، تم التوصل إلى نتائج رئيسية مرتبطة بالفرضيات البحثية ونتائج أخرى ثانوية، يمكن ايجازها فيما يلي:

- يوجد دور واضح للمعرفة المكتسبة من خلال التعليم في التنبؤ بنوعية المؤسسة الصغيرة المبتكرة، بحيث كلما زادت المستوى التعليمي والمعرفي، كلما كان هناك اتجاه نحو أن تكون المؤسسة خدمية وكلما انخفض المستوى التعليمي كان هناك اتجاه نحو ابتكار مؤسسة إنتاجية، لكن كون المؤسسات الخدمية لا تمتاز بمعرفة عميقة في نشاطها فإن المعرفة التي لها تأثير هي المعرفة المرتبطة بالشخصية وليست التخصصية التي لم تساهم بشكل واضح في تحديد نوع المؤسسة المبتكرة.

- لا يوجد دور للتكوين (التدريب) في تحديد نوعية المؤسسة الصغيرة المبتكرة وهذا يدل على أن التكوين المتحصل عليه لا يرتبط بالجوانب المساعدة على إدراك نوعية المجال النشاط، فالعوامل المتعلقة بالتكوين .

- لا يوجد دور للخبرة المكتسبة من ممارسة نشاط معين في التنبؤ بنوعية المؤسسة المبتكرة بين خدمية أو إنتاجية، بمعنى أن ممارسة نشاطات سابقة، ليس عامل أساسيا في اختيار المبتكرين بين مؤسسة خدمية أو إنتاجية وذلك راجع إلى أن التغيير في النشاط من خلال ابتكار مؤسسة يرجع في الغالب إلى عدم الاستفادة من ممارسة نشاط معين.

- تعد مساهمة الإدارات المسؤولة عن ابتكار مؤسسات صغيرة، مساهمة نسبية لأن العوامل المؤثرة والمتحكمة في ابتكار المؤسسات الصغيرة تدل على عدم وجود دور كافي من المؤسسات والهيئات المؤطرة للابتكار في هذا المجال.

- نتيجة ضعف التنسيق بين المؤسسات المساعدة والموجهة لابتكار المؤسسات فإنه هناك مساهمة هامشية للمعرفة المهنية والتخصصية في تحديد نوعية المؤسسة المبتكرة بين أن تكون ذات طابع خدمي أو انتاجي.

- يعد مجال المؤسسات الصغيرة والمصغرة مجالا مهما في حل المشكلات الاجتماعية من فقر وبطالة، لما يساهم به في توفير مناصب عمل لمبتكري المؤسسات الصغيرة ولتوسيع مصادر الدخل، وهذا رغم المردودية الضئيلة المحققة .

- يغلب العامل الاجتماعي أكثر من العامل الاقتصادي والاستثماري على مجال المؤسسات الصغيرة فالأهداف من إنشاء المؤسسات الصغيرة بين إيجاد مصدر رزق أو تحسين وضع اجتماعي أسري .

و بناءا على ما تم التوصل إليه من نتائج يمكن اقتراح ما يلي:

- ضرورة الربط الدقيق بين المعرفة المكتسبة من التعليم النظامي والجامعي والمهني وبين المؤسسات الصغيرة من خلال إعطاء أفكار واضحة عن الواقع العملي بكل ما يتضمنه من قطاعات وممارسات اقتصادية وما لها من مكاسب وما يواجهها تحديات وعوائق لكي تتغير النظرة بشكل تدريجي ويكتسب جانب من الأهمية على المستوى الاقتصادي.

- وضع برامج تكوين مناسبة للمستفيدين من دعم للمؤسسات المبتكرة للتمييز الجيد بين مقتضيات العمل في كل نوع من أنواع المؤسسات الصغيرة المبتكرة.

- وضع مخططات دقيقة ومناسبة بين مؤسسات التكوين من جامعات ومؤسسات مهنية ومختلف الأطر والهياكل التنظيمية ذات العلاقة بالمؤسسات الصغيرة بهدف تحقيق نوع من التوازن بين مخرجات مؤسسات التكوين وحجم وأنواع المؤسسات الصغيرة، ولتحقيق التوافق بين المعرفة التخصصية والابتكار.

– توسيع دور الهيئات والإدارات المسؤولة على ابتكار المؤسسات إلى تجاوز الجانب المالي إلى مختلف الجوانب الهيكلية والفنية وحتى الإشراف والمتابعة للوصول بمستوى المؤسسات الصغيرة المبتكرة إلى مستوى أداء أفضل.

– التحسيس بأهمية الابتكار ودعمه وفق كل الشروط الاجتماعية والديمغرافية والقيمية التي يطلبها المبتكرون، وكذلك من خلال تنظيم العلاقة بين حقوق براءات الاختراع والمبتكرين للنشاطات الاقتصادية.

– وضع برامج على مستوى الهيئات المشرفة على المؤسسات الصغيرة والقروض المتعلقة بها للتوافق بين الخبرة المكتسبة والنشاطات الممارسة ولتقليل الفجون بينهما للاستفادة من الخبرة من جهة والتقليل من التنقلات في النشاطات الممارسة من جهة ثانية.

– دراسة وتحليل الاحتياجات الإنتاجية والخدمية على المستويات المحلية، والعمل على دعم ابتكار المؤسسات طبقا لنتائج تلك التحليلات للاحتياجات.

قائمة المـراجــع:

أ. المراجع باللغة العربية:

– ابن خلدون، عبد الرحمن، (2005).مقدمة ابن خلدون، ط1، دار الجيل، بيروت.

– أبور جيلي سوزان عبد الرضا، وآخرون (2003).التعليم العالي وسوق العمل في لبنان، الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، بيروت .

– أوكيل، محمد سعيد، (1999).الإبداع التكنولوجي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر .

– إيفريت هاجن، اقتصاديات التنمية، (1988).ترجمة جورج خوري، مركز الكتب الأردني، عمان .

– بن يحي، سعاد، (2009).أثر إدارة المعرفة على الإبداع التنظيمي، رسالة ماجستير، إشراف عبد الفتاح كراسنة، جامعة اليرموك، إربد.

– بيرفيت، آلان، (1995).المعجزة في الاقتصاد: من المدن الفينيقية إلى اليابان، ترجمة: بسام حجار، دار النهار، بيروت.

– التميمي، حسين و الحضرمي، أحمد، (1997).بعض العوامل المؤثرة في عملية التجديد والابتكار في البنوك التجارية في اليمن، مجلة الإداري، السنة 19، العدد 68، ص ص 85-117 .

– ثرو، ليستر، (2006).النظام الاقتصادي العالمي الجديد: الجرأة والمخاطرة طريق إلى الثروة، ترجمة: حكيم فايزة، ومنيب، أحمد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة.

– الحوراني، ياسر عبد الكريم، (2006).معجم الألفاظ الاقتصادية في لسان العرب، دار مجدلاوي، عمان.

– خير الله جمال، (2009).الإبداع الإداري، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان .

– دراكر، بيتر. ف، (1999).تحديات الإدارة في القرن 21، ترجمة: الملحم، إبراهيم بن علي، مركز البحوث الإدارية، الرياض.

- دراكر، بيتر. ف، (1995).الإدارة للمستقبل: التسعينات وما بعدها، ترجمة: بطرس، صليب، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
- دراكر، بيتر. ف، (1997).ممارسة الإدارة، ترجمة: عبد الكريم عقيل، مكتبة جرير. الرياض .
- دراكر، بيتر. ف، و ماكياريللو، جوزيف.إيه، (2006). أفكار دراكر اليومية في الإدارة: 366 يوماً من الفكر الثاقب والتحفيز للوصول إلى أفضل النتائج، مكتبة جرير، الرياض.
- الزعبي، حسن علي. (2009).خصائص منظمات التعلم وأثرها في الابتكار: دراسة ميدانية في الشركات الصناعية الاردنية، مجلة الإداري، السنة 31، العدد 119، ص ص11-41.
- السكارنة، بلال خلف. (2011).الإبداع الإداري، دار المسيرة، عمان.
- شاين، إدغار هـ، (2011).الثقافة التنظيمية والقيادة، ترجمة: محمد الأصبحي ومحمد شحاتة وهبي، معهد الإدارة العامة.الرياض .
- شرر، فريديريك، (1999).نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، ترجمة علي أبو عمشة، مكتبة العبيكان .
- شومبيتر، جوزيف، (2011).الديمقراطية الاشتراكية والرأسمالية، ترجمة المنظمة العربية للترجمة، بيروت .
- الصديق، محمد كمال الدين، (2015). إدارة المعرفة ودورها في تعزيز إبداع منظمات الأعمال، مجلة المال والاقتصاد، العدد77، ص ص 28-32 .
- عبد الجواد، جابر، (2015).مؤشرات قياس اقتصاد المعرفة في الجزائر، مجلة المحاسبة، العدد 58، ص15.
- عدون، ناصر دادي، (1998).إقتصاد المؤسسة، ط2، دار المحمدية، الجزائر.
- فلاهرتي، جون إي، (2004).بيتر دراكر مطور الفكر الإداري، ترجمة: مروان أبو جيب، مكتبة العبيكان، الرياض.
- الكبيسي، عامر بن خضير، (2009).إدارة المعرفة وتطور المنظمات: الطموحات والتحديات، دورية الإدارة العامة، المجلد 49، العدد4 (عدد خاص)، 561-602 .
- لعميري، عبد الحق، (2015).عشرية الفرصة الأخيرة: الاقتصاد الجزائري الازدهار أو الانهيار، ترجمة: جناح مسعود، منشورات الشهاب، الجزائر .
- ليستر ثرو، (2006).النظام الاقتصادي العالمي الجديد: الجرأة والمخاطرة طريق إلى الثروة، ترجمة: فايزة حكيم وأحمد منيب، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة .
- ماتيسون .مايكل وإيفانسيفش .جون، (1999).كلاسيكيات الإدارة والسلوك التنظيمي، ترجمة: عبد الله هشام، الأهلية للنشر والتوزيع، عمّان .
- المنجرة، المهدي، (2008).قيمة القيم، (ط4)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء .
- نجم، عبود نجم، (2012). القيادة وإدارة الابتكار، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان .

- يونس، محمد، (2007)، بنك الفقراء: القروض المتناهية الصغر والمعركة ضد الفقر في العالم، ترجمة: عالية عبد الحميد عارف، (ط1)، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة .

ب. المراجع الأجنبية:

- Bernard. Y, (2015). Management et Financement de Innovation, Eyrolles, Paris.
- Echaudemaison, Claude Danièle, (2009). Dictionnaire de l'économie et des Science Sociale, 8ième édition, Nathan, Paris .
- GIGET. M, (2007). L'innovation dans l'entreprise, la Base Documentaire Management et Ingénierie de l'Innovation, Thème Ingénierie Innovante et Durable, Univers Génie Industriel, Éditions Techniques de l'Ingénieur, Paris.
- Kumer.V, (2014). Understanding Cultural Differences in Innovation: A Conceptual Framework and Future Research Directions, Journal of International Marketing Vol.22, No. 3, pp.1-29.
- Lamiri. A, (2013). La Décennie de la Dernière Chance, CHIHAB Edition.
- Sarkar. S., (2007).Innovation, Market Archetypes and Outcome, An Integrated Framework, Physica-Verlag, Évora , Portugal .

المواقع الإلكترونية:

- موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: https://www.angem.dz